

المجتمع المحلي والتنظيمات الحديثة بالمغرب واحة فركلة

الطالب الباحث بسلك الدكتوراه: عبد السلام بيان
جامعة ابن طفيل بالقيطيرة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
المغرب

ملخص:

أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها المجتمعات المغاربية إلى بروز مجموعة من التنظيمات الحديثة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، الشيء الذي وضع التنظيمات التقليدية التي انبثقت من رحم المجتمعات المحلية في مأزق، بحث أن التنظيمات الحديث أصبحت تنافسها في أدوارها ووظائفها. وتعتبر تنظيمات المجتمع المدني، من جمعيات وتعاونيات، أهم هذه التنظيمات.

وأمام هذا الوافد الجديد، تطرف مسألة تعامل وتفاعل الساكنة المحلية مع هذه التنظيمات، وكذا مساهمتها في التنمية المحلية، وهو ما تحاول هذه الورقة العلمية الإجابة، عنه وذلك في المجتمع المحلي لواحات الجنوب الشرقي المغربي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المحلي، تمثلات، التنظيم، المجتمع المدني، الجمعيات، التعاونيات،

تقديم:

كأي مجتمع محلي، عرفت واحة فركلة ميلاد العديد من التنظيمات الحديثة، الرسمية وغير الرسمية، نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ظهرت منذ مرحلة الاستعمار إلى الوقت الراهن. هذه التنظيمات الحديثة وجدت أمامها تنظيمات تقليدية كانت أساسا لتدبير المشترك وأساسا لتدبير الحياة الجماعية.

وبما أن الواحة مجال له خصوصيات جغرافية وبيئية وثقافية، فإن ظهور التنظيمات الحديثة بها ستعرضه عدة اشكالات وتحديات، أهمها: علاقة المجتمع المحلي بالتنظيمات الحديثة؟ وهو ما سنتطرق إليه في هذه الورقة العلمية؟ كيف تفاعلت الساكنة والمجتمع المحلي مع التنظيمات الجموعية والتعاونيات، هل تقبل الناس هذه التنظيمات؟

1) المجتمع المحلي

جاء في معجم لاروس "Larousse"، أن المجتمع المحلي يدل على ما هو مشترك (Larousse,1965)، ويحيل أيضا على العائلة والقبيلة والعشيرة والحارة. أما في علم الاجتماع فهناك خلاف كبير في إعطاء تعريف محدد لهذا المفهوم"، حيث أن عالم الاجتماع الأمريكي هيلري (Hillary) رصد لغاية 1955 أكثر من 94 تعريف مختلف لمفهوم المجتمع المحلي (Edgar F.Borgata et Rhonda J.V Montgomery, p363)، ويدل هذا على أن مفهوم المجتمع المحلي، أكثر تعقيدا من مفهوم المجتمع، لهذا سنكتفي ببعض التعاريف التي نراها قابلة للكشف عن ماهية هذا المفهوم والكفيلة بتمييزه عن المجتمع العام وعن المفاهيم المشابهة له.

المجتمع المحلي مفهوم حديث، فهو يشبه الجماعة الأولية أو الجماعة المحلية التي تحدث عنها علماء الاجتماع الأوائل؛ هذه الجماعة تقوم على أساس التضامن الآلي بتعبير إميل دوركايم، وعلى الاتحاد حسب أو كست كونت؛ أما الجماعة الثانوية أو المجتمع، فهي تقارب في الاستخدامات المعاصرة فكرة التنظيمات أو المجتمع التنظيمي، كالمدن والدول والأمم وغيرها" (نيقولا تيماشيف، 1971، ص155). وقد عرف برنار فيليبس (philips Bernar) المجتمع المحلي بأنه "جماعة تشغل منطقة معينة، ويتقاسم أعضاؤها أهدافا واسعة المدى، إلى درجة أن الفرد قد يقضي حياته كلية داخل هذه المنطقة" (برنار فيليبس، أورده طلعت إبراهيم لطفي، ص108).

وبضيف تيرنر (Turnner) ميزة أخرى للمجتمع المحلي وهي وجود أنماط من الفعل والتفاعل الاجتماعي بين أفراد الجماعة المكونة للمجتمع المحلي، فلا يكفي تواجد الجماعة بل من الضروري أن يدخلوا في علاقات وعمليات الفعل والتفاعل، وبالتالي فإنه يرى أن المجتمع المحلي عبارة عن "أنماط الفعل والتفاعل الاجتماعي التي يتم تشكيلها عن طريق نشاطات الناس اليومية في مكان للإقامة دائم نسبيا" (تيرنر أورده، طلعت إبراهيم لطفي، ص108).

وعموما، فمصطلح المجتمع المحلي في ميدان السوسيولوجيا، هو مجموعة من الأفراد قد يقيمون في منطقة جغرافية محددة بصفة مستمرة، وقد يرتلون جماعة من منطقة إلى أخرى،

تجمعهم عدة خصائص ثقافية وتاريخية واثنية أحيانا ويتفاعلون فيما بينهم في إطار من العلاقات والعمليات الاجتماعية حيث يتشكل لديهم نوع من الوعي بالذات الجماعية تجعلهم يسعون في تحقيق أهداف وتحقيق التنمية لمجتمعهم المحلي.

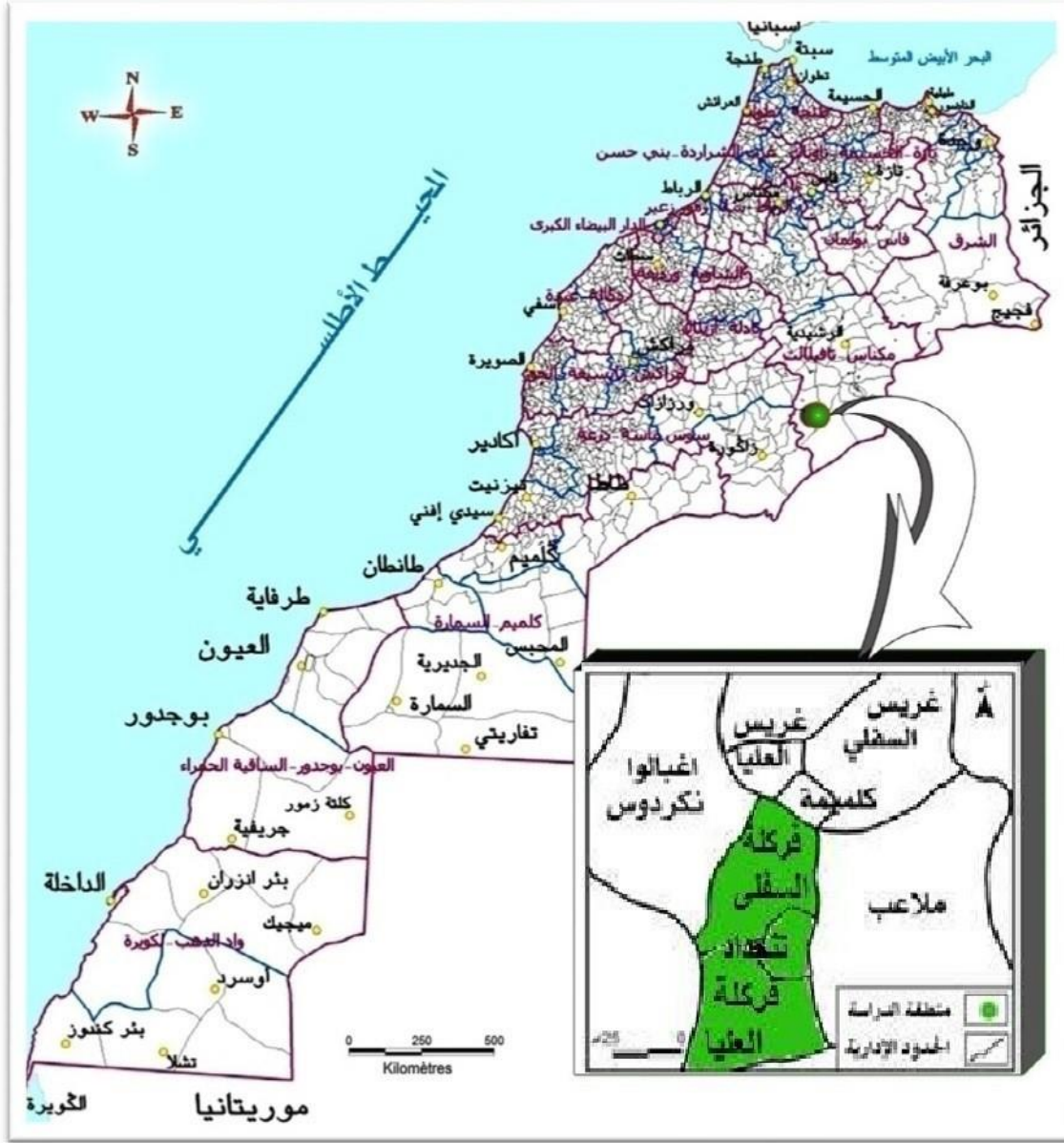
(2) واحة فركلة

تعتبر واحة فركلة من أكبر واحات الجنوب الشرقي وتمتقع بين خطي طول 5 درجات و15 دقيقة غرب غرينيتش، وبين خطي عرض 31 و30 دقيقة و31 درجة و45 دقيقة شمال خط الاستواء، وتوجد على طول الطريقة الرئيسية الرابطة بين مدينتي الراشيدية وورزازات، وتنتمي إلى جهة مكناس تافيلالت، وإداريا ضمن التراب الإقليمي لإقليم الرشيدية، وتضم بلدية تنجداد وجماعتي فركلة العليا وفركلة السفلى.

ويحدها من جهة الشمال الغربي، جماعة أغبالو نكدوس وفي الشمال الشرقي دائرة كلميمة، ومن الجهة الشرقية جماعة ملعب، وفي الغرب جماعة تاغزوت نايت عطا، وجماعة النيف جنوبا، وتقد مساحة هذه الواحة ب 123 ألف هكتار . ومن الناحية التضاريسية فهي توجد على منخفض سهلي ذي انحدار عام خفيف ويصل إلى 0.4% من الشرق نحو الغرب، وتطل عليها السفوح الجنوبية للأطلس الكبير من ناحية الشمال، ومرتفعات (Sarhou Lougnate) التي تنتمي إلى الجزء الشرقي من الأطلس الصغير من جهة الجنوب*.

*مونوغرافية مدينة تنجداد، 2017.

خريطة رقم (1): موقع واحة فركلة من الخريطة الوطنية



المصدر: بحث لينيل شهادة الماستر في الجغرافيا بتصريف

خريطة رقم (2): التقسيم الإداري لولاية فركلة



المصدر: بحث لينيل شهادة الماستر في الجغرافيا بتصرف

3) أشكال وأنماط التنظيمات الحديثة

لا شك أن التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع المحلي الفردي، ساهمت في ظهور عدة تنظيمات حديثة، منها ما يكتسي طابعا رسميا، ومنها ما هو غير رسمي، وهذه التنظيمات الحديثة غير الرسمية يمكن أن نجملها فيما يسمى بهيئات وتنظيمات المجتمع المدني.

أ. مفهوم المجتمع المدني

يجمع أغلب الباحثين أن مفهوم المجتمع المدني، يكتسي صعوبة بالغة، أولا لاختلاف السياقات والأزمنة التي ظهر فيها، ثانيا لاختلاف الاتجاهات النظرية التي أنتجت حوله؛ ويقول إهنيغ في هذا الصدد أن مفهوم المجتمع المدني " مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة" (جون إهنيغ، 2008، ص440)، لكننا سنحاول مقارنة هذا المفهوم بشكل عام من خلال بعض التعاريف التي نراها صالحة لإزالة الغموض عن هذا المفهوم الذي يتطور مع مرور الزمن.

يري أغلب الباحثين الاجتماعيين والسياسيين الغربيين، أن المنطلق الأول لظهور مفهوم المجتمع المدني هو القرن التاسع عشر، حيث ظهرت مؤسسات وتنظيمات تدل على هذا المفهوم وعلى أفكاره، كما أن التعريفات التي أعطيت لمفهوم المجتمع المدني قديما، تغيرت عبر الأزمنة، لأن هذا المفهوم مفهوم دينامي، يتأثر بالتحولات الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

من بين التعريفات التي أعطيت لمفهوم المجتمع المدني، نجد تعريف **دومنيك كولاس**، الذي يرى أن المجتمع المدني يعني الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقا من منطلق خاص بها وبخاصة الحياة العامة التي تضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية (الحبيب الجحاني، 2003، ص18). ويعرفه **وايت جوردن** بأنه مملكة تقع بين الدولة والأسرة، وتقطنها منظمات منفصلة عن الدولة، وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها، وتتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة (عبد الغفار شكر، ومحمد مرو، 2003، ص37).

هذا فيما يخص المجتمع المدني في البلدان الغربية، أما في الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث، فهناك اختلاف كبير وذلك، راجع لتأثره بالوضع الفكري والثقافي والسياسي لهذه البلدان، وكما قال الباحث الأنثروبولوجي **عبد الله حمودي**، "يبقي مفهوم المجتمع المدني مشحونا ومحاطا بالتباسات عديدة خاصة في استعماله وتبنيه من طرف التنظيمات الحكومية والحزبية والنقابية" (حمودي عبد الله، 1998، ص16).

ورغم هذه الاختلافات الكثيرة في تحديد تعريف دقيق لمفهوم المجتمع المدني، فإن محمد عابد الجابري يرى أنه مهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإن هناك أمور لا يمكن أن تكون محل خلاف أولاها تتمثل في كون المجتمع المدني هو مجتمع المدن، كما أن مؤسساته ينشئها الناس فيما بينهم في المدينة لتنظيم مختلف مناشطهم،

وبالتالي فهي مؤسسات إرادية أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، على خلاف التنظيمات التقليدية المنبثقة من رحم المجتمعات البدوية التي يولد معها الإنسان (محمد عبد الجابري، 1993، ص8). ومع ذلك فقد ظهرت تنظيمات المجتمع المدني الحديثة في أغلب المناطق بالمغرب سواء في المدن أو البوادي والقرى؛ وتعتبر واحة فركلة من بين المجالات التي عرفت أنواعا مختلفة من تنظيمات المجتمع المدني، فما هي أهم هذه التنظيمات؟

ب. أنماط التدبير الجماعي الحديثة

إن مجال الواحة رغم كونه قرويا، لكنه شكل أرضا خصبة لميلاد تنظيمات حديثة، رسمية وغير رسمية، بالنسبة لأولى فهي كثيرة، وعرفت تطورا كبيرا ابتداء من مركز الشؤون الأهلية، والمدارس، والمستوصفات ودور الشباب... إلى الجماعات الترابية ودور الشباب ودور الثقافة... في الوقت الحالي. أما بالنسبة للتنظيمات غير الرسمية، فتتمثل في ما يسمى بتنظيمات المجتمع المدني، من جمعيات وتعاونيات ووداديات... وتبين الوثيقة أسفله جمعية لتربية المواشي بالواحة منذ فترة الاستعمار، وهذا شيء طبيعي فحياة الاستقرار جعلت البدو يتركون حياة الترحال والرعي وممارسة أنشطة أخرى ومن ضمنها تربية المواشي، وقد شكلت الجمعيات الخاصة بالماشية أهم هذه الأنشطة.

الجمعيات:

عرف المغرب العمل الجمعي منذ عهد الحماية؛ وبادر إلى تقنينه تزامنا مع المرحلة الجديدة لما بعد الاستقلال، وذلك بإصدار ظهير الحريات العامة 15 نونبر 1958، الذي جاء ناسخا للنص الذي ظل معمولا به في ظل الحماية، وهو الظهير الصادر يوم 24 ماي 1914، وقد عرف ظهير الحريات العامة بعد ذلك تعديل بعض مواد استجابة لمختلف المراحل السياسية التي شهدتها المغرب، نذكر من ذلك على الخصوص ظهير 10 أبريل 1973 والمرسوم بمثابة قانون 28 سبتمبر 1992، والقانون رقم 75.00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف الصادر في 23 يونيو 2002، ثم القانون رقم 07.09 الصادر بتنفيذه الظهير الصادر بتاريخ 18 فبراير 2009 غير أن أهم تعديل طرأ على ظهير الحريات لـ 1958 هو الذي فصل مقتضيات الخاصة بالجمعيات والأحزاب السياسية عن المقتضيات المنظمة للجمعيات، وذلك عبر إصدار القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية والصادر بتنفيذه الظهير الشريف الصادر بتاريخ 14 فبراير 2006 ثم فيما بعد ذلك صدور القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 2011 ("المنظومة القانونية للحياة الجموعية بالمغرب، ص4).

وفي تعريف الجمعية سنقتصر على التعريف القانوني والسوسيولوجي، فهي من الناحية القانونية كما جاء في ظهير 1958 "اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم" (ظهير الحريات العامة، 1958). يتبين من هذا التعريف، أن الجمعية لا تروم تحقيق أهداف ربحية (خلافًا للشركة والمقاول أو التعاونية على سبيل المثال)، وأن عملها تطوعي وإرادي، يهدف إلى استثمار قدرات الأشخاص المتفقيين في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء تأسيس هذه الجمعية أو تلك.

من الناحية السوسولوجية، لا يمكن عزل الجمعيات عن منظمات المجتمع المدني التي عرفتها موسوعة ماكميلان للعلوم الاجتماعية بكونها "مجموعة من المواطنين الذين انتقلوا، أو نظموا أنفسهم، من أجل دعم أو إنجاز قضية عامة أو قضية مدنية، أو مشروع عام، وتتعدد هذه المنظمات بتناسب طردي مع التركيب والتعقيد المتزايد للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فهي تكثر في المدن بالقياس إلى المناطق الريفية، وتتحول كل هذه المنظمات تقريبا إلى مجموعات ضغط للدفاع عن مصالح مختلفة، لا يستطيع الفرد الدفاع عنها وحده في غربة الحداثة، وبخاصة في المجتمعات الكبيرة، ولكن تمثيل هذه المنظمات لمصالح عينية لا يعني أنها تمثل أنانية بالضرورة، فقد تكون المصلحة عامة في منظور بعض المواطنين، وقد يكون في تلبية مطلب مجموعة الضغط مصلحة عامة للمجتمع بأسره" (عزمي بشارة ، 2010، ص83).

وإذا كان تاريخ العمل الجمعي بالمغرب، كما أسلفنا، يرجع إلى البدايات الأولى لعهد الحماية؛ فإنه لم ير النور بواحة فركلة إلا في التسعينيات من القرن الماضي، وهذا ما يؤكد فتوة العمل الجمعي في هذه المجال الجغرافي؛ ومرد ذلك إلى الحركة الجمعوية التي عرفها المغرب بشكل عام في تلك الفترة، نتيجة وعي الشباب بصفة خاصة وسكان الواحة بصفة عامة بأهمية التنظيمات الجمعوية في النهوض بالواحة التي كانت تتخبط في مشاكل عديدة، وملء الفراغ الذي تخلفه التنظيمات الرسمية التي تدبر شؤون الواحة في بعض المجالات، وكذا التنظيمات التقليدية التي أصبحت عاجزة عن القيام بجميع أدوارها المعهودة على مر التاريخ منذ الخلطة التي أصابتها جراء دخول المستعمر إلى المنطقة؛ دون إغفال أن الحركية الجمعوية التي عرفتها فركلة كان وراء قيامها أيضا عدم قدرة الأحزاب السياسية على تحقيق الإقلاع التنموي المنشود، حيث تبقى شعاراتها الفضاضة حبيسة الحملات الانتخابية.

وحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا، فإن عدد الجمعيات بفركلة يبلغ حاليا حوالي 260 جمعية*، موزعة على كل من جماعات تجداد وفركلة العليا وفركلة السفلى، وهي تنشط في المجالات: التنمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والتراثية والبيئية والبحث العلمي... وفي سنة 2014 تم تأسيس "شبكة الجمعيات التنموية لفركلة الكبرى" سعيا من الفاعلين في توحيد صفوف الجمعيات وتقوية قدراتها وتفعيل دورها كقوة اقتراحية وكفاعل أساسي في التنمية المحلية.

التعاونيات:

التعاونية كما عرفها القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات، هي مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا، اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالميا،

* حصلنا على هذه الإحصائيات، من القيادات، والجماعات الترابية والبحث الميداني.

ولاسيما تلك المتمثلة في: العضوية الاختيارية المفتوحة للجميع، الإدارة الديمقراطية للتعاونيات، المساهمة الاقتصادية للأعضاء، الإدارة الذاتية والمستقلة، التكوين والتدريب والإعلام، التعاون بين التعاونيات، الالتزام نحو المجتمع*¹ هذا "وتعد التعاونيات أهم مكونات الاقتصاد الاجتماعي، الذي يجد جذوره متأصلة في طبيعة المجتمع القروي المغربي المبني على تقاليد تضامنية راسخة" (عبد الرحيم فراح وامحمد الموساوي ، 2013، ص216) كما هو شأن المنطقة مجال الاشتغال، التي كانت تضم تنظيمات تقليدية تضامنية، تهدف إلى تحقيق أرباح جماعية، فقد كانت المنطقة تميز ببعض المواد المحلية كالتمور والزيت يتم جمعه لبيعه لبعض القبائل التي لا تنتجها، أو يتم مبادلتها بمواد أخرى في إطار نظام المقايضة*².

وعليه، يمكن اعتبار الممارسات التضامنية والتعاضدية التي تضرب بجذورها في أعماق الثقافة المغربية، حافزا وراء لجوء المشرع المغربي إلى تقنين الاقتصاد التضامني بداية بقانون تأسيس الجمعيات الصادر سنة 1958 مرورا بقانون التعاضديات الصادر سنة 1963 وقانون التعاونيات الصادر سنة 1984 وصولا إلى تخصيص وزارة لهذا القطاع سنة 2011 (تقرير، 2014، ص2)

ونظرا لأهمية القطاع التعاوني في الحياة العامة للسكان، ودوره البارز في تحسين أوضاع المتعاونين، عرفت الواحة ميلاد مجموعة من التعاونيات التي تنشط في مجالات متعددة منها تئمين المنتجات المجالية، كالتمور والنباتات والأعشاب الطبية والكسكس والعسل، ثم الصناعة التقليدية التي تضرب بجذورها في أعماق تاريخ المنطقة.

ومما يميز العمل التعاوني بواحة فركلة هو أنه فسح المجال للمرأة الفركلية لإبراز مؤهلاتها وقدراتها، وحقق لها الاكتفاء الذاتي خاصة في ظل تعدد مطالب الحياة اليومية، كما منحها فرصة التواصل وتلاقح التجارب والأفكار عبر قناة المعارض المحلية والوطنية والدولية كذلك.

4) الساكنة المحلية والتنظيمات الحديثة

أ. تمثيلات الساكنة حول التنظيمات الحديثة

*أنظر:

القانون المتعلق بالتعاونيات 112.12 الصادر سنة 2014.

*بحث ميداني صيف 2018

لقد شكل ظهور التنظيمات الحديثة قفزة نوعية في حياة الواحة، ويتجلى ذلك في نمط عيش الساكنة وكذلك على مستوى الوعي الجمعي، كما أن الساكنة أيضا كونت تمثلات حول هذه التنظيمات، تتراوح بين ما هو إيجابي وما هو سلبي.

يرى البعض أن التنظيمات الحديثة، غير مجدية، وأن دخولها إلى المنطقة، زاد من المشاكل التي كانت تتخبط فيها من قبل، فبالنسبة للتنظيمات الرسمية خاصة الأحزاب السياسية، فقد زادت من تنامي ظاهرة العنصرية القبلية، وضيعت كل المشاريع التنموية التي من شأنها أن تدفع بالمنطقة نحو الأمام*. وهناك من يرى أن "أجماعة" والقبيلة، كانت تنظم شؤون التجمعات أحسن مما تقوم به التنظيمات الحكومية الحالية، لكن في مقابل ذلك تبقى المؤسسات التعليمية والمستوصفات التي تدخل في إطار الخدمات الاجتماعية، من أبرز التنظيمات التي تحظى باستحسان الساكنة وبالإجماع.

أما بخصوص الموقف من التنظيمات غير الرسمية، وعلى وجه التحديد الجمعيات، فالشيوخ يعتقدون أنها كيانات لا فائدة منها، وأنها مضيعة للوقت ويتفق الكثير مع الفكرة التي تربط الجمعيات بالسرقة ونهب المال العام، كما يقربنا إلى ذلك أحد الباحثين الذي تحدث لنا عن كونه لم يسبق له أن انتمى لأية جمعية، مؤكدا أنها لا تجلب أية مصلحة أو منفعة عامة، وقد قال في الجمعيات المثل الشعبي التالي:

"إذ أدكغُ دَرَا إِي فُؤُوسُنْ" ***** "هل أقدم الذرة للدجاج"^{3**}

شبه هذا المثل الشعبي الأمازيغي الجمعيات بالدجاج، والذرة بالمال، فإن أعطينا الذرة للدجاج، سيأكله كله ولن يترك منه شيئا، وبالتالي فالمال الذي يعطيه المنخرط للجمعية، سيتم صرفه وتبذيره.

أما بخصوص التعاونيات، فيمكن اعتبار الموقف اتجاهها إيجابي، بغض النظر عن النفور منها هي الأخرى من لدن البعض، خاصة عندما يكون السبب وراء ذلك اختلافات بين الأعضاء المسيرين أو المتعاونين، ولعل الأرباح التي يجنيها المشاركون في التعاونية، والمساهمة بشكل واضح في تلبية حاجياته الاقتصادية والاجتماعية، هي التي جعلت الموقف اتجاه هذا التنظيم يتسم بالإيجابية بين مختلف فئات المجتمع المحلي.

ورغم تضارب المواقف بخصوص الجمعيات والتعاونيات، لا بد من التأكيد على أهمية هذه الهيئات المدنية في الوقت الراهن، وبأن وجودها ضرورة ملحة للنهوض بأية منطقة وفي أي مجال، خاصة بعد دستور 2011 الذي أقر بأهمية بالديمقراطية التشاركية وبأهمية مساهمة الجمعيات في تدبير الشأن المحلي، والقطيعة مع عقود "احتكار الدولة لتدبير التنمية كفاعل وحيد، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط للمشاريع، وإقصائها للساكنة المعنية بهذه التنمية وعدم استشارتها أو الإصغاء إلى مطالبها" (محمد الهيلوش، 2014، ص18).

*بحث ميداني، خريف 2019.
**مقابلة أحد شباب المنطقة، صيف 2019.

ج. المرأة والعمل الجماعي في واحة فركلة

لعبت المرأة في فركلة دورا محوريا في حياة الواحة وداخل التنظيمات التقليدية، فعلى مستوى الأسرة، كانت تتحمل كل أعباء البيت الداخلية، بالإضافة إلى الخارجية كجلب الماء والحشائش للماشية والاحتطاب "أزدام azddam"، ناهيك عن الدور الرئيسي في تنظيم الأعراس والمواسم والمناسبات الدينية والطقوس الاحتفالية، لكن الهيمنة الذكورية، بتعبير بيير بورديو، جعلت دورها ثانويا ومغيبا جدا، الشيء الذي جعل من حضورها داخل النسيج الجماعي، حضور باهتا، ويلاحظ نفس الشيء في المجال السياسي، إذ لا حضور للمرأة إلا من باب تأييد الفضاءات، أو ما سمي في الأدبيات القانونية، بالتميز الإيجابي، وبالتالي ففاعليتها، داخل هذه التنظيمات محدودة جدا.

وفي مقابل الجمعيات والأحزاب، نلاحظ حضور المرأة في السنوات الأخيرة بشكل فعلي في التعاونيات، وربما يرجع ذلك إلى الإرث الثقافي، وإلى الدور الذي كانت تشغله في التنظيمات التقليدية، فيما كانت تنسج وتعجن وتطبخ، وتمارس حرفا تقليدية داخل الأسرة ولفائدة العائلة؛ فإن ذلك لم يكن إلا حافزا لها لاقتحام التعاونيات والاستمرار في أدوارها بشكل مقنن ومهيكل.

ومما يبرر انفتاح المرأة على التعاونيات على باقي التنظيمات الأخرى، هو كون أغلب التعاونيات التي تنشط في مجالات متعددة ذات طابع نسوي، خاصة التي تشغل أساسا في مجال تئمين المنتجات المجالية كالتمور والنباتات والأعشاب الطبية والكسكس (تعاونية نساء الغد بتغفرت وتعاونيتي الاجتهاد الفلاحي والسعادة بتزكاغين نموذجاً) والصناعة التقليدية (تعاونية فركلة للنسيج بتمردولت نموذجاً).

(5) المجتمع المدني في المجتمع الفركلي الواقع والآفاق

إن الحديث عن المجتمع المدني، في الواحة، يطرح لنا عدة تساؤلات أهمها: هي ما مدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، وماهي رهانات وتحديات المجتمع في واحة فركلة؟

أ. المجتمع المدني والتنمية المحلية

من بين الأهداف التي كانت وراء ظهور وتبلور المجتمع المدني، هي المساهمة إلى جانب الدولة في تدبير الشأن العمومي، وفي تجاوز بعض الإكراهات التي تعاني منها المجتمعات المحلية، وتعد التنمية المحلية من أولى أولويات المجتمع المدني، بعدما رفعت الدولة يدها عن بعض المجالات، وأعطت نوعا من الاستقلالية للعمل الجماعي. وقد استعمل مفهوم التنمية المحلية بشكل واسع، وتم إحصاء ما يقارب ستون تعريفا منذ 1989، من بينها التعريف الآتي والذي جاء به تقرير بروندلانت (Brundtland) الذي حدد التنمية في كونها "... تجيب عن حاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة على الإجابة على حاجياتها" (عبد الملك ورد، 2006، ص55)،

وبالفعل فالتنمية المحلية تهدف إلى تلبية جميع حاجيات التجمعات البشرية، التي أصبحت تزداد مع التغير الاجتماعي الذي عرفته المجتمعات؛ والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، أرضية خصبة للقيام بهذا الدور إذا ما وفر له الجو الملائم والإمكانيات الضرورية.

وإذا نظرنا إلى المنطقة، فإن المجتمع المدني، يبذل جهودا كبيرا في تنمية المنطقة، في شتى المجالات الاجتماعية، والثقافية والسياسية والاقتصادية.

فعلى المستوى الاقتصادي، هناك عدة أنشطة للجمعيات والتعاونيات المهمة بالمنتوج الفلاحي، وتعد التمور أبرز منتوج في الواحة، بحيث تسعى (الجمعيات والتعاونيات) إلى تثمينه وتسويقه، بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية، إلى جانب التمور هناك تربية النحل، حيث يتم إنتاج عدة أنواع من العسل الصحراوي، بالإضافة إلى تسويق النباتات الطبية والمواد العجينية، وصناعة بعض المواد التقليدية باستعمال المواد الخزفية والخشبية، إلى جانب المنتوج النسيجي الذي يحظى باهتمام كبير من طرف المرأة، والذي عرف تطورا ملحوظا، خاصة فيما يتعلق بالنسيج المرتبط بالمورث المحلي.

في المجال الاجتماعي، تعددت مظاهر التنمية الاجتماعية، التي تتمثل في بعض الأنشطة المتنوعة، كمحاربة الأمية والهدر المدرسي وتشجيع الفتاة القروية على التمدرس، في بعض المناطق القروية المعزولة، والحملات الطبية والقوافل التي تهدف إلى معالجة بعض الأمراض والتحصين من بعض المخاطر والأوبئة.

أما التنمية السياسية، فجد ضعيفة، نظرا للوضع والمشهد السياسيين بالمغرب، وكون المجتمع المحلي ليس له اهتمام كبير بالعمل السياسي، فهو يتصارع مع متطلبات الحياة، ولا يتفاعل مع العمل السياسي إلا في موسم الانتخابات. لكن مؤخرا، أصبحت بعض فروع الأحزاب المحلية وبعض الجمعيات الحديثة العهد، تنظم عدة دورات ومحاضرات تهتم بالوضع السياسي في الواحة.

كما أن الجمعيات والمجتمع المدني، عموما أصبح يتدخل في بعض الأنشطة كتنظيم الماء والسواقي وحفر الآبار والحفاظ على المراعي، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب البيئي والمشاكل التي تهدد الواحة.

وأصبحت التنمية الثقافية والرياضية والسياحية، أيضا من صميم اهتمام المجتمع المدني في الواحة، نظرا للتنوع الثقافي وللتراث الشعبي العريق الذي تزخر به الواحة، من خلال المهرجانات الثقافية التي تنظم في السنوات الماضية، والمسابقات الرياضية والمتاحف المحلية.

ورغم هذا النهج التنموي والأنشطة المتنوعة، فإن المجتمع المدني، في هذا الموقع الجغرافي، يعاني من عدة مشاكل ومن عدة صعوبات، إذا فما هي رهانات وتحديات المجتمع المدني بالواحة؟

ب. رهانات المجتمع المدني في واحة فركلة

لا يخلو أي عمل جموعي من صعوبات، خاصة إذا تعلق الأمر بمجتمع مدني فتي، وفي منطقة لم تستيقظ بعد من صدمة الاستعمار الفرنسي، ومن نمط العيش التقليدي، الذي شكلت القبيلة أساسه.

وعموما فالمجتمع المدني في واحة فركلة تواجه تحديات ورهانات، تنقسم إلى صنفين، أولها تتعلق برهانات عامة تواجه المجتمع المدني ككل على الصعيد الوطني، ورهانات ترتبط بالبيئة والخصوصية المحلية.

بالنسبة للنوع الأول، فتتمثل في تأهيل المناخ القانوني للعمل الجموعي، وإعطائه استقلالية أكثر، وتجاوز مشكل التمويل، ومشكل النقص في الموارد البشرية المؤهلة، وتشجيع المبادرات والمشاريع ذات الأهداف الواضحة والبناءة، والاعتراف بالمجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية وفي صناعة القرار وتتبع وتقييم السياسات العمومية. علاوة على التحديات الرهينة بتطبيق مقتضيات الدستور الجديد، الذي نص في الفصول 12 و14 و15 على أن الجمعيات لها الحق في تقديم الملتزمات والعرائض التشريعية وحق التشاور العمومي وحق الإسهام في إعداد برامج التنمية.

أما بخصوص الرهانات ذات الطابع المحلي، فهي متعددة أيضا، أهمها:

- تجاوز الصراعات العرقية والإثنية، التي تحد من فاعلية أي مبادرة جموعية؛
- هناك تحد آخر ويتمثل في مشكل الأمية المنتشرة في صفوف أعضاء الجمعيات والأحزاب؛ والذي يؤثر على أهداف أي تنظيم وعلى مساره أيضا؛
- ثم مشكل الخلط بين العمل الجموعي والعمل السياسي، الذي يجعلنا أمام ضبابية وأمام مجتمع مدني يولد الصراعات والمشاكل، ولا يعمل على حل المشاكل التي تتخبط فيها الساكنة؛
- رهان آخر يكمن في ضرورة استقطاب الشباب ومساعدته في الانخراط في العمل الجموعي، والمساهمة في تنمية المنطقة والحفاظ على الخصوصية والتنوع الثقافي؛
- وهناك رهانات أساسية وكبيرة وتشكل تحديا لهذا المجتمع المدني الفتي، يمكن حصرها في ضرورة مساهمة المجتمع المدني في حل مشكل أراضي الجموع الذي خلق بعض الصراعات بين القبائل، وكذلك حل مشكل العقار، خصوصا مع الانفجار الديمغرافي الكبير الذي تعرفه الواحة، والمساهمة أيضا في الحفاظ على ما تبقى من الفرشة المائية في ظل توالي سنوات الجفاف؛ ولا تقل الهجرة أهمية عن التحديات السابقة، لأن المنطقة منبع للهجرة الداخلية والخارجية بامتياز، والتي تنخر الجسد الواحي سواء فيما يتعلق بهجرة اليد العاملة، أو هجرة الطبقة المثقفة نحو المدن ونحو الدول الأجنبية، وهو ما يجعل المنطقة لا تستفيد كثيرا من عائدات هؤلاء المهاجرين ومن كفاءة الأطر المثقفة المؤهلة،

باستثناء بعض المشاريع البسيطة والضعيفة التي ينشئها بعض المهاجرون، والتي حسنت من وضعية بعض الفئات الاجتماعية، وجعلتها تنافس باقي الإثنيات في المكانة الاجتماعية.

وفي ظل هذه التحديات، يرى جل الباحثين أن واقع المجتمع المدني في المنطقة واقع هش، يستدعي تضافر الجهود من كل الفاعلين والمتدخلين للنهوض به أكثر فأكثر، لأنه هو المعول عليه لفك أغلب المشاكل التي تعاني منها الواحة أو التي تهددها في المستقبل، فإلى متى يمكن لهذا المجتمع المدني المحلي أن يعي ذاته؟

خاتمة:

لم تكن واحة فركلة كما أسلفنا الذكر بمعزل عن باقي المناطق المغربية، التي عرفت بروز مجموعة من التنظيمات الحديثة، منذ الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا، الرسمية منها وغير الرسمية كما هو الحال للجمعيات، التي ورغم أدوارها الغير المذكورة في كافة المجالات؛ ما تزال المواقف تتضارب حولها بين مؤيد للتكاثر الذي يرى فيه تنمية المنطقة ونهضتها، ومتحفظ لا يرى من الجمعيات سوى وسيلة لنهب المال وتبذيره، وإن كان ذوو هذا الموقف الأخير من فئة الشيوخ والذين خاضوا تجربة جمعوية فاشلة.

وغير بعيد عن الجمعيات، عرفت المنطقة ميلاد العديد من التعاونيات، التي وجدة في أشكال التضامن الاجتماعي المتجذرة في الواحة أرضية خصبة للنمو والتطور والعطاء، وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة للمرأة الواحية التي أصبح إقبالها على القطاع التعاوني ملفتا للنظر بالمقارنة مع باقي التنظيمات الأخرى بما فيها الجمعيات والأحزاب.

لائحة المراجع:

الكتب:

- إهرنبرغ جون، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008 .
- بشارة عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.8، بيروت، 2010؛
- تيماشيف نيقولا، نظرية علم الاجتماع، نظرية علم الاجتماع-طبيعتها وتطورها-ترجمة: محمود وآخرون، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثاني، دار المعارف، ط 3، القاهرة، 1974 .
- حمودي عبد الله، تقديم، ضمن المؤلف الجماعي "وعي المجتمع بذاته" دار تويقال للنشر، 1998.
- شكر عبد الغفار ومحمد مرو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر للنشر، دمشق، 2003 .
- طلعت إبراهيم لطفي، مدخل إلى علم الاجتماع، نشر مكتبة غريب، ت.ط، ب.ت،
- عابد الجابري محمد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل، العدد167، بيروت، 1993.
- علوي إدريس، التشخيص البيئي والتنمية الترابية بمنطقة تنجداد نموذج واحات فركلة السفلى، بحث لنيل شهادة الماستر في شعبة الجغرافيا بجامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، برسم الموسم الجامعي 2012 – 2013 تحت إشراف ذ. عبد الرحيم بن علي، غير منشور.
- الهيلوش محمد، محاضرات في إعداد التراب، مسلك الدراسات الجغرافية، السادسي الخامس 2014.
- ورد عبد الملك، الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب، سلسلة وأبحاث رقم 20 منشورات جامعة مولاي أسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، ط.1، 2006.

المقالات والدوريات:

- المنظومة القانونية للحياة الجموعية بالمغرب، منشورات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني .
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014.
- الحبيب الجحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، الكويت، 1999.
- القانون المتعلق بالتعاونيات 112.12 الصادر سنة 2014.
- عبد الرحيم فراح وامحمد الموساوي: التعاونيات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ضمن الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، أشغال الدور الثالثة لمنندى التنمية والثقافة لإغزران إقليم صفرو، مطبعة إماجري فاس، 2013.
- مونوغرافية مدينة تنجداد، 2017.

المراجع بالفرنسية:

- Larousse, Librairie Larousse, Paris, 1965.
- Edgar F.Borgata et Rhonda J.V Montgomery, Encyclopedia of sociology ;
Volume 1, 2nd Edit.